التوافق الزواجي وعلاقته باتخاذ القرار لدى عينة من الزوجات الكويتيات

د. أمثال هادي الحويلة*

الملخص

تهدف الدراسة الراهنة في الكشف عن العلاقة بين التوافق الزواجي وعمليات اتخاذ القرار لدي عينة من الزوجات الكويتيات، بالإضافة إلى توضيح مدى التباين في درجة كل من المتغيرين باختلاف كل من المؤهل الدراسي، والعمر، وعدد سنوات الزواج. وقد أجريت الدراسة على (94) زوجة كويتية، وتراوحت أعمارهن من(68:24) سنة، بمتوسط عمري بلغ قدره (39.19) سنة وانحراف (8.61) سنة، وتباين المستوى التعليمي لهن ما بين المؤهل تحت المتوسط والعالي. وقد جاء متوسط عدد الأبناء لدى أفراد العينة (3.12)، وانحرافه (1.01)، وكان متوسط عدد سنوات الزواج لديهن (14.99)، بانحراف معياري (8.22). وقد طبقت على العينة مقياس التوافق الزواجي (إعداد: على، 2016)، واختبار اتخاذ القرار (إعداد: فاروق، 2008)، واستمارة بيانات الحالة، كما روعي التحقق من الكفاءة السيكومترية للأدوات.

ومن أهم النتائج: (1) توجد علاقة ارتباطيه بين التوافق الزواجي واتخاذ القرار لدى الزوجات. (2) توجد فروق دالة إحصائية بين مرتفعي ومنخفضي التوافق الزواجي في القدرة على اتخاذ القرار. (3) يتباين كل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار بتباين المتغيرات الديموجرافية (المؤهل الدراسي، العمر، عدد سنوات الزواج). (4) تسهم أبعاد التوافق الزواجي في التنبؤ بالقدرة على اتخاذ القرار. وقد نوقشت النتائج في ضوء الدلالات النظرية والتطبيقية، ومدى اتساقها مع الدراسات السابقة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التوافق الزواجي، اتخاذ القرار.

* كلية العلوم الاجتماعية– جامعة الكويت.

Marital Compatibility And Its Relationship To Decision-Making Among a Sample Of Kuwaiti Wives

Dr. Amthal Hadi Alhwela*

Abstract

The present study aims to discover the relationship between decision-making and marital compatibility among wives. The study was conducted on 94 female Kuwaiti wives; their ages ranged from 24: 68 years, with an average age of 39.19 years and a deviation of 8.61 years and the level of education among them differentiated between the intermediate and higher qualifications, the average of children number in the sample was 3.12 and the deviation was 1.01. The average number of years of marriage was 14.99 with a standard deviation of 8.22. The decision-making scale (by Farouk, 2008), the marital compatibility measure (Shaima Ali, 2016) and the case study data form were applied to the sample, and the psychometric efficiency of the instruments was taken into account. The most important findings are as follows:

(1) There is a significant correlation between the marital compatibility and decision-making among wives.

(2) There are differences between high and low marital compatible wives in decision-making.

(3) Marital compatibility and decision-making vary according to the demographic variables (academic qualification, number of years of marriage, age).

(4) The marital compatibility perspectives contribute to predicting capability of taking decisions among wives. The results were discussed in light of the theoretical and applied implications of the study findings and their consistency with the previous studies in this field.

Key words: marital compatibility, decision-taking.

* Faculty of Social Siences - Kuwit University- Kuwit.

المقدمة:

ولقد برز اهتمام القرآن الكريم بالعلاقة الزوجية وجعلها مسكناً يأوي إليه الإنسان وذلك من خلال قوله تعالى: "**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً**" سورة الروم (21).

والزواج كان ولا يزال هو العلاقة الاجتماعية الضرورية للشباب والشابات والتي يباركها الله لأنها الأساس الشرعي السليم لتكوين الأسرة إلا أن هذه العلاقة قد تواجه الكثير من المشكلات الزوجية والأسرية التي تعوق التقدم نحو الصحة النفسية (زعتر، 2000).

لذلك يعدُّ الزواج أساس تكوين الأسرة التي تُبنى عليها كافة العلاقات الأسرية، وهو رابطة بين شخصين مختلفين في الجنس والأصل والنوع، وهذه الرابطة الدائمة تشمل إنجاب الأطفال، وهو من الناحية النفسية والتكوينية وسيلة شرعية تقوم على أساس الإشباع الجنسي وحفظ النوع ووجود السكينة والمودة والاستقرار، وكذلك التكامل في الحقوق والواجبات، وفى العصر الحالي تفشت ظاهرة الطلاق وأصبحت تشكل تهديدا كبيرا في المجتمع المصري خاصة والمجتمع العربي عامة (الكومى، 2007).

ولا تخلو الحياة الزوجية خاصة في بدايتها من وجود مشكلة أو أكثر تعترض طريقها إلى السعادة والتوافق الزوجي[1]، ومن أمثلة هذه المشكلات عدم وضوح الأدوار الاجتماعية لكلا الزوجين ومحاولة التسلط وفرض السيطرة من أحدهما على الآخر، تجاهل حقوق أي منهما على الآخر وواجباته نحوه، واعتزاز أيّ من الطرفين بمستواه الاجتماعي أو الثقافي أو المادي أو العلمي أو تأثره بأفكار وآراء خاطئة لبعض الزملاء والأهل (عمر، 1992، 460).

---

(1) Marital Adjustment

فالحياة الزوجية تساعد على إشباع العديد من حاجات الزوجين التي تقوم على الأخذ والعطاء والتعاون المتبادل فيما تقتضيه الحياة من ممارسة للحقوق والمسؤوليات، والتي تعتمد علي التفاهم والتعاطف والمودة والرحمة والمواجهة الموضوعية للمشكلات الزوجية المختلفة (عبد السلام، 2001).

وقد أظهرت آخر إحصائية للإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، أرقاماً جديدة حول حالات الزواج والطلاق في البلاد، وكشفت أن شهر مايو سجل أكبر حالات الارتباط، في حين كانت أكثر قضايا الانفصال في شهر يوليو. وبحسب ما نقلت صحيفة "القبس" الكويتية، الأربعاء، بلغت حالات الزواج في الكويت لعام 2017، (10909) حالة، في حين سجلت حالات الطلاق لنفس العام (5402) حالة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

واهتمت الدراسات الإنسانية بصفة عامة والدراسات النفسية بصفة خاصة بموضوع التوافق الزواجي لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة علي كل من الفرد والمجتمع سواء بالسلب أو الإيجاب، فهي تؤثر علي الزوجين أولاً، وعلي الأبناء ثانيًا، سواء بالإيجاب في حالة العلاقة الزوجية المتوافقة أو بالسلب في حالة العلاقة الزوجية الغير متوافقة، فالأسرة هي نواة المجتمع، وهى المسئولة عن عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، والعلاقة الزوجية ليست مجرد علاقة جنسية فقط إنما هي أعم وأشمل من ذلك فهي حياة كاملة (الخشاب، 2009، 73). والزوجان من خلال ممارستهما للأنشطة اليومية بما تتضمنه من مسؤوليات أسرية عادة ما يصدران العديد من القرارات بكافة صورها، وإذا كان القرار هو محور العملية الإدارية وأساسها وجوهر الأسرة للوصول إلى أهدافها، فبلا شك أن الالتقاء الفكرى بين الزوجين فى اتخاذ القرارات يذيب الكثير من المشكلات ويعمل على تحقيق الرضا والسعادة الأسرية متمثلا في التوافق الزواجي (عياض، 1997).

ويعتبر قرار اختيار شريك الحياة من أهم القرارات المنبئة بالتوافق الزواجي، وهذا ما أكدته كثير من الدراسات من هذه الدراسات دراسة "ويسفيلد" وآخرون (Weisfeld *et al.*,؛1992).

حيث أوضح أن التعارف الجيد بين الزوجين قبل الزواج، واشتراك الزوجين فى اتخاذ القرار[1] الزواجى ذلك بدوره يؤدى إلى التوافق الزواجي.

وأضاف "لور" وآخرون (Lauer *et al.* 1990) أن مقومات الزواج المعمر تعتمد على اتخاذ القرار الجيد فى الاختيار لشريك الحياة.

وأشارت دراسة "سزينوفاكز"(Szinovacz,1978) إلى وجود علاقة ارتباطيه بين أسلوب اتخاذ القرار الأسرى والتوافق الزواجي، وأن سلطة اتخاذ القرار تتأثر بالمستوى الاجتماعي الذى تشغله الزوجة. وأكدت نتائج الدراسة التى قام بها " لين" (1981) وجود علاقة ارتباطيه بين التوافق الزواجى القائم على العلاقة الزوجية التى تتسم بالود والايجابية، وبين المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، وتنظيم الدور الذي يقوم به كل من الزوج والزوجة.

ويعد فن اتخاذ القرارات قديما قدم البشرية نفسها، فمنذ أن وجد الإنسان واكتسب الوعى بذاته وبيئته، نشأت حاجته إلى اتخاذ القرارات إزاء المواقف المتعددة والقضايا المختلفة التي كانت تعترضه في حياته اليومية والشخصية والاجتماعية، وكل مفردات حياتنا اليومية تبدأ بقرار وتنتهى بقرار، إذ يلعب القرار دوراً مهمًا جداً في نشاطاتنا وأعمالنا ، فقراراتنا تشكل حياتنا اليومية، إذا كانت هذه القرارات مدروسة أم غير مدروسة، إيجابية بنتائجها أو سلبية، القرارات هى الأداة الأساسية التى نستخدمها فى مواجهة الفرص والتحديات (الحورانى، 2,2013).

كما أن موضوع اتخاذ القرار من الموضوعات المهمة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وفي كافة مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والطبية، والمهنية، وغيرها. وتظهر أهمية هذا الموضوع . على مستوى الفرد . في اتخاذه القرارات التي من شأنها توجيه سلوكه لإنجاز الأهداف التي تحدد مسار حياته وحياة الآخرين (من خلال: فاروق؛ فرج، 2010).

---

[1] Decision Processes

ومن ثم لا يتوقف تأثيرها فقط على متخذي القرار فحسب، بل يمتد إلى العديد من الأفراد (Certo, Connelly & Tihanyi, 2008). وأكدت دراسة (فياض، 1997) أن العمر وعدد سنوات الزواج من العوامل المؤثرة فى التوافق الزواجى وعملية اتخاذ القرار لدى الزوجة. كما أوضحت دراسة (الخاروف؛ القمش، 2005) أن متغير المستوى التعليمى من العوامل التى تؤثر فى عملية اتخاذ القرار والتوافق الزواجى لدى الزوجة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

1- الكشف عن العلاقة بين التوافق الزواجي وعمليات اتخاذ القرار لدي الزوجات.
2- التعرف على التباين في درجة كل من التوافق الزواجي وعمليات اتخاذ باختلاف كل من المؤهل الدراسي، والعمر، وعدد سنوات الزواج.
3- توضيح الفروق مرتفعي ومنخفضي التوافق الزواجي في القدرة على اتخاذ القرار.
4- الكشف عن إسهام أبعاد التوافق الزواجي في التنبؤ بالقدرة على اتخاذ القرار.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

(1) التوافق الزواجي:

الزواج علاقة مقدسة بها يباح مالا يباح بغيرها من معاشرة مع شخص من الجنس الآخر، ويسعى طرفا العلاقة إلى تحقيق السعادة الزوجية لهما، وهذه السعادة ليست عملية مصادقة أو عملية عشوائية، وإنما سلوك قصدي يصدر من كل زوج بهدف إسعاد الزوج الآخر، الزواج علاقة هادفة ليست مطلوبة لذاتها وإنما لتحقيق أهداف منها؛ الإشباع الجنسي في إطار مقبول اجتماعيًا (فرحات، 2007، 12).

ويستخدم التوافق الزواجي بمعنيين هما:

(أ) المعنى اللغوي:

يوضح (مرسى،1991، 192) أن التوافق في اللغة يعنى التقارب واجتماع الكلمة ونقيضه التخالف والتنافر والتصادم، وقد أخذ كثير من علماء النفس التوافق الزواجي بهذا المعنى واعتبروه حالة تظهر في تآلف الزوجين وتقاربهما واجتماع كلمتهما

وارتباطهما معا بروابط المودة والرحمة والمحبة، ويقابلها حالة عدم التوافق التي تظهر في اختلاف الزوجين وتنافرهما وعدم اجتماع كلمتيهما في أمور الأسرة.

(ب) التعريفات النفسية:

فقد عرف "هارلوك" Harlok (1980) التوافق الزواجي بأنه "إحدى المشكلات التوافقية الرئيسية في الزواج للوصول إلى توافق مع القرين في العلاقات الشخصية المتبادلة وإلى التقارب في القيم والعادات، ولتحقيق التوافق الزواجي الناجح لابد من توافر القدرة لدى الزوج أو الزوجة للحفاظ على الارتباط العاطفي، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وتوافر مقومات المساندة الاجتماعية والعاطفية" (في: عبد السلام،2001).

ويتفق مع ما سبق تعريف (مرسى،1991، 193) للتوافق بأنه "قدرة كل من الزوجين على التواؤم مع الآخر ومع مطالب الزواج ويستدل عليه من أساليب كل منهما في تحقيق أهدافه من الزواج وفى مواجهة الصعوبات الزوجية وفى التعبير عن انفعالاته ومشاعره وفى إشباع حاجاته من تفاعله الزواجي" (في: إيمان الخشاب، 2009). وفى هذا الاتجاه أوضحت (سعد،1990، 37) أن التوافق الزواجي هو "أن يقوم كل من الزوجين بتبادل العواطف والحب والاتفاق النسبي بين الزوجين وأن يكون هناك تكافؤ بين الزوجين في كل الميول والاهتمامات".

أما (إسماعيل،1991، 66) فتعرف التوافق الزواجي بأنه "وسيلة لسد الحاجات الأولية والبيولوجية ووسيلة للتعاون الاقتصادي بالإضافة إلى القدرة على نمو شخصية الزوجين معا في إطار التفاني والإيثار والاحترام والثقة المتبادلة، بالإضافة إلى قدرة الزوجين على تحمل مسئوليات الزواج وحل المشكلات الموجودة ثم القدرة على التفاعل مع الحياة من حيث خلق مشكلات جديدة نتيجة للصيرورة الدائمة للحياة والعمل على حلها". والتوافق الزواجي من وجهة نظر (رشاد، 2000، 42) "علاقة متبادلة ومتوازنة بين

شخصين لكل منها خصاله الشخصية، وعلى قدر تفاهم كل منهما مع الآخر بمهارات التواصل وإمكانات التفاعل يكون التوافق الزواجي".

وتتبنى الباحثة تعريف (جابر،2003، 30) للتوافق الزواجي بأنه "الشعور بالإشباع العاطفي والتفاهم والثقة والاتفاق في تناول الأمور المادية وتحمل المسؤولية العائلية بين الزوجين، وأن يتكامل الزوجين في إشباع حاجتهما وأن يدرك كل منهما الحياة الزوجية برضا وسعادة".

ومن النظريات المفسرة للتوافق الزواجي نجد:

1. نظرية التحليل النفسي:

يري "فرويد" أن الشخص المتوافق هو الذي تكون عنده "الأنا" بمثابة المدير المنفذ للشخصية، أي الذي يسيطر على كل من "الهو" و"الأنا الأعلى"، ويتحكم بهما ويدير حركة التفاعل مع العالم الخارجي تفاعلاً ترعى فيه مصلحة الشخصية بأسرها ومالها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالتوافق الحسن عند الفرد يكون بإدراكه الشعوري لدوافعه وتكيفها لمطالب الواقع. ويرجع "فرويد" سوء التوافق إلى مرحلة الطفولة بخبراتها المؤلمة التي تعرض لها مراحله الأولى، والتي لها عامل أساسي في تكوين وتشكيل الشخصية، ولكن "الفرويون" الجدد أكدوا على أهمية الجانب الاجتماعي للفرد، ويبدأ باكتساب الخبرة منذ لحظة انفصاله عن أمه، وأن الهدف الأساسي من التحليل النفسي هو إثارة القوي الداخلية في الفرد لتساعده في التخلص من المشاكل والضغوط التي تواجهه في الحياة (في: سكران، 2009، 32). ويهتم التحليل النفسي بتاريخ العلاقات، ويعتبر مهمًا في تفسير المشكلات الزوجية، ويمثل السلوك صراعات الزوجين اللاشعورية، وأن المشكلات الزوجية ظهرت نتيجة للإحباطات البيئية في السنوات الخمس الأولى من حياة الفرد، حيث يذكر (فهمي، 1979) أن العلاقة مع شخص ما تكون متعبة وغير متوافقة عندما ينفصل ذلك الشخص عن ذاته، وأن الأنا لا يوجه السلوك تبعًا لحاجات الشخص

ورغباته وفقًا لذاته الحقيقية، وتؤكد هذه النظرية على تحميل العلاقات بين الأشخاص في محيط القيم الاجتماعية.

2 . النظرية السلوكية:

تنظر باهتمام إلي سلوكيات ومهارات كل زوج ضمن علاقته مع الآخرين، وعلماء السلوك أكثر احتمالا لأخذ السلوكيات لقيمتها الظاهرة، وينظرون إلى المشكلات الزوجية بعواملها الراهنة (هنا والآن) وليست التاريخية، وإن المشكلات هي أنماط سلوكية تم اكتسابها من خلال الخبرة التعليمية من الآخرين (سري،1982).

3 . النظرية الاجتماعية:

يذهب أصحاب هذه النظرية في تفسيرهم للخلافات الزوجية بأنها تحدث نتيجة لحدوث خلل في نسيج العلاقات داخل البناء الأسرى، وأن الخلل الوظيفي يحدث حين لا يتم هذا الاتساق، ويعزى أصحاب النظرية الصراعات والتوترات في العلاقة الزوجية إلى منافسة المرأة للرجل في أدواره (الخولى،1989). وأن وظيفة الزوج تحدد علاقة الأسرة بالمجتمع الخارجي، في حين أن المرأة تختص بأدوار الإنجاب والرضاعة، والعناية بالأطفال، وتحقيق الثبات الداخلي، وأن عدم تحديد أدوار الجنسين لا يشكل خطرا على العلاقات بين الأفراد داخل الأسرة فقط، وإنما يهدد النسق الاجتماعي ككل (الخشاب،1987).

4 . نظرية الدور[1]:

يذهب أنصار هذا النظرية التي تعتبر من النظريات المهمة في دراسة الأسرة، إن نشأة الخلافات الزوجية تأتى من تعارض توقعات الدور لأحد الزوجين أو كليهما. وأن تغيير هذه التوقعات لتقابل الطرف الأخر يحقق الانسجام والتوافق بين الزوجين، وأضاف أن هناك اتجاهين متباعدين انبثقا عن نظرية الدور، وهما:

---

[1] Role theory

(أ) النظرية التفاعلية الرمزية[1]:

يري أصحاب هذه النظرية أن التوافق في الزواج ينعكس في درجة ما تتوقعه الزوجة في زوجها، وبين ما يدركه الزوج في زوجته، وان هناك ما يسمي بتناقض الدور، وإن هذا التناقض يظهر حين لا يتطابق السلوك مع المعايير التي يراها الأفراد مناسبة، وقد يرجع الخلاف الذي يحدث بين الزوجين إلي عدم تقابل الرغبات المختلفة والمتطورة لأحد الطرفين.

(ب) نظرية التبادل[2]:

تقوم هذه النظرية على التأثير المتبادل الذي يعيشه الفرد بين المكافئة والتكلفة، وذلك أن المكسب الناتج عن العاطفة يؤثر على شكل التفاعل بين الزوجين، فإن كان المكسب من تفاعل الزوجين على شكل مكافأة، فالعاطفة الناتجة عنه تكون إيجابية، أما إذا كان المكسب من التفاعل على شكل تكلفة فإن العاطفة تكون سلبية، وهذا يعنى أن التفاعل بالود والرحمة سيكون داعيا للمحبة والتعاون لما يعود على الزوج من الشعور بالطمأنينة والراحة النفسية، وفى المقابل فإن التفاعل الذي يشويه الخلاف ومظاهر من غضب أو هجوم أن شجار، هو مدعاة للشعور بالإحباط وعدم الانسجام بين الزوجين (الخشاب،1987). ومما سبق يعرف **التوافق الزواجي إجرائيًا** بأنه الدرجة على التي تحصل عليها الزوجة في مقياس التوافق الزواجي.

[2] اتخاذ القرار:

يعرف القرار لغة من مادة "قرر"، القرار: الرأي الذي يتخذه ويمضيه من يملك اتخاذه وإمضاءه (عبده؛ عبد الفتاح، 2004، 223). وأوضح (حنا، 1991: 22) أن أصل كلمة قرار يرجع إلى اللغة اللاتينية ومعناها القطع أو الفصل بمعنى تغليب أحد الأمرين على الآخر. ويُعرف القرار . بوجه عام . بأنه موقف أو رأي أو حكم تم التوصل إليه بعد مراعاة عدد من الاعتبارات، أو بوصفه التعبير الصريح عن عملية إصدار الأحكام (من خلال: محمد، 2010، ص 63).

---

(1) Inter active theoretical avatar

(2) Exchange theory

ويشير "ريبير"(Reber, 1985, 177) إلى اتخاذ القرار بأنه مصطلح شامل Generic يستخدم لتغطيه المجالات التالية: (1) عملية الاختبار، (2) النظريات التي تهتم بكيفية عمل الأفراد عند الاختيار بين البدائل. ويعرف "بكر" (2002) اتخاذ القرار في ابسط معنى له بأنه "نقطة الوصول إلى القرار"، ويرى "هاستي"(Hastie, 2001) اتخاذ القرار بأنه "مجموعة الأنشطة العقلية التي تهدف إلى اختيار بديل أو فعل ما من بين عدة بدائل أو أفعال متاحة في موقف القرار"، كما عُرف بأنه "عملية المفاضلة بين البدائل، بهدف اختيار أنسبها لتحقيق هدف ما"(عبد السلام، 2001).

وأشار (إبراهيم، سليمان، 1992، 347) إلى أن المعنى الواضح لاتخاذ القرار يتمثل في أن هناك عدة بدائل تحتاج إلى المفاضلة بينها واتخاذ أنسبها، ومن ثم فعملية المفاضلة هذه هي صلب اتخاذ القرار. ويعرف "كردي" (2011) اتخاذ القرار بأنه "قدرة الفرد على توليد البدائل المحتملة لحل المشكلة موضوع القرار وإدراكه لعنصر الوقت وجمع المعلومات وتقييم قراراته في ضوء ما يتاح له من معلومات بالإضافة إلى تمتعه ببعض السمات الشخصية التي تؤهله لاتخاذ قرار مناسب في الوقت المناسب".

يتضح مما سبق أن هناك اتفاقاً بين أغلب الباحثين على أن اتخاذ القرار هو عملية عقلية، وهو سلوك الفرد في المواقف الحياتية التي تتطلب حلاً من إدراك وتحديد المشكلة وتقييم البدائل أو الحلول باستخدام المعلومات المتوفرة لديه والمفاضلة بينها على أساس المنفعة أو تقليل الخسارة أو الخطر وتحديد أحد هذه البدائل.

ويُعرف اتخاذ القرار في الدراسة الراهنة بأنه "العملية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات أو بدائل الأفعال المتاحة في موقف القرار، وذلك من خلال الوقوف على المميزات وأوجه القصور المتضمنة في كل بديل، مع تحديد النتائج المحتملة لكل اختيار، ثم انتقاء أنسب هذه البدائل ليمثل القرار، الذي يمكن من خلاله إنجاز الأهداف المطلوبة في الموقف"(من خلال: فاروق؛ فرج، 2010).

ومن النظريات المفسرة لاتخاذ القرار:

(1) النظريات المعيارية لاتخاذ القرار:

(أ) نظرية المنفعة المتوقعة:

قدمها كل من "فونيومان" VonNeumann و"مورجنستيرن" Morgenstern عام 1947، حيث أشارا إلى أن الفرد يتخذ قراره باختيار بديل ما من بين البدائل المطروحة، بناءً على المنفعة المتوقعة من هذا البديل، فيتجه إلى اختيار البديل ذي أعلى منفعة متوقعة (من خلال: فاروق؛ فرج، 2010)، أو بتعبير آخر: البديل الذي سيأتي بنتائج متوقعة ذات قيمة أعلى من قيمة النتائج المتوقعة للبدائل الأخرى (عبد الله ، خليفة، 2001، 55).

(ب) نظرية القرار:

تهتم هذه النظرية بتقييم البدائل المختلفة المتوفرة في موقف القرار، بناءً على تقدير النتائج الممكنة لكل بديل، وتحديد الجوانب الإيجابية والسلبية لأي فعل أو بديل قبل الوصول إلى قرار(جلال، 1997، 52).

ومن ثم يُعرف أصحاب النظريات المعيارية اتخاذ القرار بأنه "اختيار البديل الأفضل الذي يحقق أهداف المنظمة التي يديرها القائد متخذ القرار بأقل تكلفة وأفضل نتائج" (العمري، 2002، 309).

(2) النظريات الوصفية:

(أ) نظرية البحث عن البناء المسيطر:

قدمها "مونتجومري" Montgomery (1983) حيث يصف اتخاذ القرار بأنه عملية البحث عن البناء المسيطر، ويقصد به إدراك الفرد كون أحد البدائل هو البديل المسيطر الذي يفوق البدائل الأخرى (Brownstein, 2003).

(ب) نظرية المظهر:

قدمها كل من "كاهنيمان" Kahneman و"تفيرسكي" Tversky (1979)، حيث أشارا إلى أنه عند اتخاذ قرار باختيار بديل ما من بين عدة بدائل متاحة، يقوم الفرد بتقييم هذه البدائل

بناء على مظهر أو خاصية معينة، مع وضع حد أدنى لدرجة توفر هذا المظهر في البدائل، ثم تحذف جميع البدائل التي لا تتفق مع هذا المحك (Sternberg, 1999, 395). ومن ثم يُعرف اتخاذ القرار طبقاً للنظريات الوصفية بأنه "موقف يحتاج إلى قرار أو توقع اجتماعي وتوجد عدة بدائل أمام الفرد، بحيث يختار إحداها من خلال جميع البدائل المتاحة في ضوء النتائج المتوقعة لكل بديل" (حبيب، 1997، 60).

(ج) نظرية التناقض المعرفي:

طرح "فيستنجر" Festinger هذه النظرية عام 1957، لوصف التناقض المعرفي الذي يحدث للفرد عندما تتعارض اتجاهاته مع سلوكه، حيث يقوم بتحليل العلاقات بين العناصر المعرفية قبل الاختيار من بين بديلين (من خلال: فاروق؛ فرج، 2010).

(د) نظرية الندم:

تهتم هذه النظرية بالحالة الوجدانية التي يكون عليها الفرد بعد اتخاذ القرار، فيشير أصحاب هذه النظرية إلى أن هذه الحالة الوجدانية، المتمثلة في مشاعر البهجة أو الندم، توجه اختيار الفرد عند اتخاذه القرار(Plous, 1993, 101; Leland, 1998). ونتيجة لإدراك الفرد أنه قد يخبر مشاعر الندم أو البهجة، فعند إجراء مقارنة بين النتائج المترتبة على البديل الذي اختاره، والنتائج المترتبة على البدائل الأخرى، فإنه يضع ذلك في اعتباره، ويحاول أن يختار البديل الذي يترتب عليه أقل قدر من الشعور بالندم (Josephs, Larrick, Steele & Nisbett, 1992; Hayashi, 2008). وينظر أصحاب نظرية الندم لاتخاذ القرار بأنه "الاختيار القائم على أساس بعض المعايير الوجدانية لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر" (من خلال: حسيب، 2011، ص24).

ومما سبق يعرف **اتخاذ القرار إجرائيًا** بأنه الدرجة على التي تحصل عليها الزوجة في مقياس اتخاذ القرار.

رابعاً: الدراسات السابقة:

أوضحت دراسة (دسوقى، 1986) أن نوع التفاعلات داخل الأسرة ومدى عمقها وتشابكها، له علاقة مباشرة بالجو الأسري العام، ولا شك أن تنافر هذه العلاقات يعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها الأسرة، والتي تتوقف بشكل أو بآخر على أسلوب اتخاذ القرارات إذا كان متشددًا، أو متسامحًا، أو متسرعًا، أو مترددًا، والإدارة الناجحة لشؤون الأسرة تقوم على التفاهم بين الزوجين في توجيه نشاط باقي الأفراد، وتعميق العلاقات بينهم، والتضحية والقدرة على التكيف عند مواجهة موقف ما، أو محاولة حل إحدى المشكلات بهدف تدعيم الاستقرار الأسري، وأضافت أيضا أن زيادة الحب المتبادل والإشباع الجنسي، وتحمل المسؤولية، والقدرة على حل المشكلات، كل ذلك يساعد الزوجين على مواجهة المشكلات التي تعترض الحياة، وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من90 زوجاً وزوجة، واستخدمت الدراسة مقياس للتوافق الزواجي، واختبار تفهم الموضوع.

وتوصلت دراسة (صالح، 1989) أنه كلما تمكن الزوجان من مواجهة مشكلاتهم الشخصية والزوجية، وكلما تمكنوا من وضع الحلول المناسبة لها؛ فإن ذلك يساعدهم على زيادة التفاهم والتآلف وزيادة الثقة بينهم، ويساعد أيضا على مشاركة كل منهم للآخر فى جميع جوانب حياته، ويزيد مستوى التفاعل والتوافق الزواجي لديهم. كما وجدت دراسة "هويليهان" (Houlihan, 1990) علاقة ارتباطية بين مشاعر الرضا عن الزواج لدى الزوجات، ومشاركتهن فى اتخاذ القرارات الأسرية.

وأشارت دراسة (مصطفى؛ دسوقي، 1993) إلى أنه كلما تمكن الزوجان من التقليل من حدة صراعاتهما، والتقليل من عدم الاتفاق في القرارات الخاصة بأمورهم الزوجية، وذلك من خلال تعزيز الحاجات التي تعزز التفاعل الإيجابي بينهم بأقصى درجة ممكنة، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار العلاقة ويدعمها، وتم التطبيق على عينة مكونة من 120

زوجاً وزوجة يعملون بالمصالح الحكومية، وتم استخدام مقياس للتوافق الزواجي، مقياس تقدير الذات، قائمة القلق، مقياس الاكتئاب.

كما هدفت دراسة (عياض، 1997) إلى الكشف عن أثر التفاعل بين الطرفين والاعتدال كأساليب اتخاذ القرارات الأسرية لدى الزوجين على مستويات التوافق الزواجى،وتوصلت الدراسة إلى أن قدرة كلا الزوجين وتصميمها على مواجهة المشكلات الأسرية، التي تعترض حياتهما بالأسلوب الذي يحقق التفاهم والانسجام والرضا المتبادل بينهما، فإن ذلك بدوره يؤدي إلى تحقيق التوافق الزواجي، وتم التطبيق على 130 زوجاً وزوجة يعملون بالمصالح الحكومية، وتم استخدام مقياس للتطرف، مقياس للمواقف الأسرية، مقياس للتوافق الزواجي.

وأضافت دراسة (سمور، 1997) أن التوافق الزواجي ارتبط ارتباطا إيجابياً دالاً مع الزواج السعيد لوالدي الزوج وحل الخلافات بين الزوجين بالحوار المتزن والنقاش، وتم التطبيق على 81 زوجاً وزوجة من المعلمين، وتم استخدام مقياس التوافق الزواجي إعداد القاسمي 1995. في حين هدفت دراسة (عبد السلام، 2001) إلى تأكيد دور المساندة الاجتماعية من الأسرة في اتخاذ القرار الإيجابي للزواج، والمشاركة في اختيار القرين للوصول إلى التوافق الزواجي وقد تكونت عينة الدراسة من مجموعتين، المجموعة الأولى وقوامها (50 من العاملين المتزوجين المدعمين بالمساندة الاجتماعية والعاطفية من الأسرة في اتخاذ قرار الزواج، واختيار القرين) ومن المجموعة الثانية وقوامها (50 من العاملين المتزوجين غير المدعمين بالمساندة الاجتماعية والعاطفية من الأسرة في اتخاذ قرار الزواج، واختيار القرين)، وتم استخدام مقياس اتخاذ القرار، استبيان العلاقة الزوجية، استبيان التوافق الزواجي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين في الأبعاد الآتية، اتخاذ القرار الإيجابي، والعلاقات الزوجية الإيجابية المستمرة، والتوافق الزواجي.

وأضافت دراسة (الصبوة؛ السيد،2004) أن الاختلال الزواجي ينشأ نتيجة عجزهما عن مواجهة ما يعترضهما من مشكلات واختلافهما البين في أساليب حلها وعجزها عن التفاهم وإيجاد أرضية مشتركة من التفاعلات الاجتماعية الحميمة المستمرة، وتظهر آثار الاضطراب في انخفاض التواصل بين الزوجين وعدم اندماجهما في نشاط مشترك وعدم الرضا عن العلاقة الزوجية بشكل عام. وبرهن (حسن عبد المعطي، 2004) أن التوافق الزواجي يتضمن التوفيق في الاختيار، والتصميم على مواجهة المشكلات بمعنى؛ أن وجود استعداد للحياة الزوجية من ناحية الزوجين، وتوفر الحب المتبادل والإشباع الجنسي، وتحمل المسؤولية والقدرة على حل المشكلات، من العوامل التي تساعد الزوجين على التصميم على مواجهة المشكلات الزوجية التي يتعرضون لها. وانتهت دراسة"كلين" Klin وآخرون (1997) أن العاطفة بين الزوجين تؤدي إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرار بين الزوجين (في: عبد السلام ،2001).

وهدفت دراسة (الخاروف؛ القمش، 2005) إلى الكشف عن العوامل التي تساعد الزوجة على في اتخاذ القرارات الأسرية من وجهة نظر النساء، والكشف عن دور المستوى التعليمي للمرأة اليمنية في اتخاذ القرارات المختلفة، وأوضحت النتائج أنه كلما زادت ثقة الزوجة في نفسها، وزاد التفاهم بينها وبين زوجها، وزادت قوة شخصيتها، وزاد التوافق الاجتماعي بينها وبين زوجها، كل هذه العوامل تساعد الزوجة في اتخاذ القرارات، وكان ذلك من خلال التطبيق على 215 زوجة يمنية، وتم استخدام مقياس التوافق الزواجي، ومقياس اتخاذ القرار.

وذكر(سليمان، 2005) أن التوافق الزواجي يرتبط ارتباط موجب بالقدرة على مواجهة التوترات بصورة بناءة، وأن زيادة الثقة بالنفس، والدفء، والتعبير العاطفي، والحساسية نحو احتياج الآخر، وتوكيد الذات، وتحمل المسؤولية ويساعد على مواجهة التوترات بطريقة بناءة. وفسرت الدراسة التي قام بها كل من (الصمادى؛ الطاهات، 2005) أن التوافق في الاختيار المناسب للزواج، والاستعداد للحياة الزوجية، وهو موجود بين

شخصين متزوجين ولديهما ميل لتجنب المشكلات أو حلها أو تقبل المشاعر المتبادلة والمشاركة في المهام والأنشطة المألوفة، لتحقيق التوقعات لكل منهما، ويتوقف على تصميم كلا الزوجين على مواجهة كل المشاكل المادية والاجتماعية والصحية والعمل على تحقيق الانسجام بينهما، ذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من 185 سكرتيرة متزوجة، 340 معلمة متزوجة، 320 ممرضة متزوجة، وتم استخدام مقياس التوافق الزواجي.

وتوصل (علي، 2008) أن توافر رضا الزوجين على قرار اختيارهما بجانب توفر العوامل الخاصة بالتوافق الزواجي المتمثلة في الاحترام المتبادل بينهما، وقدرتهما على إقامة علاقات سوية، وإشباع الدافع الجنسي، كل ذلك يساعد على تحقيق التوافق الزواجي لديهم، وتكونت العينة الخاصة بالدراسة من200 من معلمي الفئات الخاصة ومتزوجون، واستخدم الباحث مقياس التوافق الزواجي إعداد راوية دسوقي، ومقياس للإنهاك النفسي.

وأشار (جامع، 2010) من القرارات التي يتخذها الإنسان في حياته قرار اتخاذ شريك الحياة، فعملية الاختيار الزواجي السليم تعدُّ جانباً مهما وأول الخطوات التي تعمل على تحقيق التوافق الزواجي، وأكد أن العاطفة والود والانسجام النفسي بين الخطيبين من العوامل المؤدية إلى دوام العشرة وصلابة العلاقة الزوجية، ذلك يقوي الثقة في اختيار القرار الخاصة من أهم القرارات التي يتخذها الإنسان في اختيار شريك حياته.

وبرهنت دراسة (مكرلوفى، 2015) على أن استخدام العنف لدى الزوجة يفقدها القدرة على اتخاذ القرارات، وتمّ تطبيق استبيان التوافق الزواجي، واستبيان استراتيجيات التعامل على عينة قوامها 70 زوجة، فضلا عن دراسة حالتين طبق عليهما كل من تقنيات الفحص العيادي والاختبار الإسقاطي.

وخرجت دراسة (وتد، حميدة،2015) بنتائج تفيد بوجود علاقة ارتباطية دالة بين التوقعات المسبقة من الحياة الزوجية، وبين الرضا والتوافق الزواجي؛ أي أنه كلما زاد

تحقيق التوقعات المسبقة من الحياة الزوجية، زاد الرضا والتوافق الزواجي، وكشفت أن الرضا والتوافق كان راجعا إلى أسلوب الحياة واتخاذ القرار، إشباع الجانب الجنسى، وزيادة التواصل بين الزوجين، والمستوى الاقتصادى، وتم التطبيق على 922 من الأزواج والزوجات في محافظتي بيت لحم والخليل، وتم استخدام مقياس انسجام الحياة الزوجية، ومقياس للتوافق الزواجي.

فروض الدراسة:

1- توجد علاقة ارتباطية بين التوافق الزواجي واتخاذ القرار لدى الزوجات.

2- يتباين كل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار بتباين المتغيرات الديموجرافية (المؤهل التعليمي، عدد سنوات الزواج، العمر).

3- تسهم أبعاد التوافق الزواجي في التنبؤ بالقدرة على اتخاذ القرار.

المنهج والإجراءات:

تعتمد هذه الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، وذلك للكشف عن العلاقة بين اتخاذ القرار والتوافق الزواجي لدى الزوجات، بالإضافة إلى التباين في درجة كل من أساليب المواجهة والتوافق الزواجي باختلاف كل من المؤهل الدراسي، والعمر، وعدد سنوات الزواج.

(1) العينة:

تكونت عينة الدراسة من (94) زوجة كويتية، وتراوحت أعمارهن من(68:24) سنة، بمتوسط عمري بلغ قدره (39.19) سنة وانحراف (8.61) سنة، وتباين المستوى التعليمي لهم فيما بين المؤهل المتوسط والعالي، وتراوح متوسط عدد الأبناء لدى أفراد العينة (3.12)، وانحرافه (1.01)، وكان متوسط عدد سنوات الزواج لديهن (14.99) بانحراف معياري (8.22). والجدول (1) يوضح الخصائص الديموجرافية للعينة.

الجدول(1): وصف المتغيرات الديموجرافية للعينة الأساسية

(1) العمر	
(1) أقل من 33	17
(2) من (34–44)	56
(3) أكبر من 45	25
(2) عدد سنوات الزواج	
(1) من (1–9)	15
(2) من (10–20)	47
(3) أكبر من 21	36
(3) عدد الأبناء	
(1) أقل من 4	42
(2) 5 فأكبر	52
(4) المؤهل الدراسي	
(1) تعليم منخفض	20
(2) تعليم متوسط	55
(3) تعليم عالي	43

(2) الأدوات:

[أ] مقياس التوافق الزواجي (إعداد: علي، 2016):

ويتكون المقياس من (77) بنداً يقيس التوافق الزواجي، ويقيس ستة أبعاد فرعية، وهي:

1. **بُعد الاحترام المتبادل:** ويشتمل على عشرة (10) بنود، تعكس حسن المعاشرة بين الزوجين ومدى التقدير بينهم في المعاملة ومدى احترام كل منهم لوجهة نظر الآخر، ويقاس من خلال البنود: (2،5،6،7،8،9)، أما بنوده العكسية (1، 3، 4).

2. **بُعد التواصل اللفظي والبصري:** ويتكون من أربعة عشر (14) بنداً، ويشير إلى التواصل اللفظي بين الزوجين والتفاهم حول أمور الأسرة، والتعبير عن الهموم والتقارب في الاهتمامات والحاجات والأفكار والانفعالات، ويقاس من خلال البنود: (13،17،18،20،21)، وبنوده العكسية هي: (10،11،12،14،15،16،19،22،23).

3. **بُعد الحب والرضا الجنسي:** ويحتوي على ستة عشر (16) بنداً، ويعرف بالاهتمام بالمشاعر وتبادل الحب والمشاعر الحميمية والعواطف النبيلة من حب وتسامح وعطف

وحنان ورضا جنسي، ويقاس من خلال البنود: (37،38،39،40،42،43،44،45، 26،27،29،32،33،35،36)، وبنوده العكسية هي: (24،25،28،30،31،34،41).

4. **بُعد الجانب الاقتصادي:** ويشمل أربعة عشر (14) بنداً، ويشير إلي مدى اتفاق الزوجين في كيفية صرف الدخل والتفاهم فيما بينهم على إدارة الأمور المالية للأسرة، ويقاس من خلاله البنود: (53،54،55،56،57،58)، وبنوده العكسية هي: (46، 47،48،49،50،51، 52).

5. **بُعد تحمل المسؤولية:** ويتكون من اثني عشر (12) بندًا، ويقيس مدى تعاون الزوجين في تحمل المسؤولية والقيام بالواجبات الأسرية والعائلية، ويقاس من خلال البنود: (61،62،63،64،65)، وبنوده العكسية هي: (59،60،66).

6. **بُعد دور الأهل:** ويحتوي على أحد عشر (11) بندًا، وتقيس عباراته الدور الذي يؤديه الأهل في تحقيق التوافق الزواجي أو عدمه، ومدى علاقة كل منهم بأسرته وأسرة الطرف الآخر، ويقاس من خلال البنود: (68،70،71،72،73،74)، وبنوده العكسية هي: (67،69،75).

وتتطلب الإجابة على المقياس أن يحدد الفرد درجة انطباق كل بند عليه باستخدام مقياس شدة يتراوح بين (واحد) و(ثلاث) درجات، ومن ثم تكون الدرجة الكلية للمقياس (231) درجة. وقد تم التحقق من الكفاءة السيكومترية للمقياس من خلال دراسة (شيماء علي، 2014)، حيث استخدم كلا من صدق المحكمين وصدق التكوين، وحساب معاملات الثبات من خلال ألفا كرونباخ والقسمة النصفية مع تصحيح الطول باستخدام معادلة سبيرمان. براون، وجميعهم معاملات تؤكد تمتع المقياس بكفاءة صلاحية وفقاً للجدول (2).

الجدول (2): معاملات الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ والقسمة النصفية لمقياس التوافق الزواجي

م	المقياس	معامل ألفا كرونباخ	معامل القسمة النصفية
1-	بُعد الاحترام المتبادل	0.72	0.89
2-	بُعد التواصل اللفظي والبصري	0.74	0.65
3-	بُعد الحب والرضا الجنسي	0.65	0.88
4-	بُعد الجانب الاقتصادي	0.77	0.75
5-	بُعد تحمل المسؤولية	0.73	0.67
6-	بُعد دور الأهل	0.75	0.76
	الدرجة الكلية للتوافق الزواجي	0.76	0.75

[ب] اختبار اتخاذ القرار (إعداد: فاروق، 2008):

يتكون الاختبار من (30) بنداً، وقد صيغت في صورة تقرير ذاتي، بحيث تعبر عن عدة مواقف حياتية تواجه الفرد، وتتطلب منه اتخاذ قرارات، ويجاب عنها من خلال عدة بدائل للإجابة تتمثل في: نعم، أو لا، أو لا أستطيع أن أقرر، وعلى الفرد أن يضع علامة (صح) أمام الإجابة التي يختارها. ويصحح الاختبار بأن يحصل كل بند على(صفر أو 1)، ومن ثمَّ تعد درجة الفرد على الاختبار هي؛ مجموع البنود التي تحصل على درجة، وتمثل أقصى درجة على الاختبار (30) درجة، حيث يتم التصحيح وفقاً للمعايير الآتية: **البنود التي تحصل على درجة إذا أجاب عنها الفرد بنعم هي:**

2، 3، 6، 7، 8، 10، 12، 13، 14، 15، 19، 20، 21، 22، 24، 25، 30.

والبنود التي تحصل على درجة إذا أجاب عنها الفرد بلا هي:

1، 4، 5، 9، 11، 16، 17، 18، 23، 26، 27، 28، 29.

البند الذي يجاب عنه بـ لا أستطيع أن أقرر يحصل على (صفر). وقد تم تقدير الكفاءة السيكومترية للاختبار من خلال عينة مكونة من (100) مشارك من طلاب جامعة القاهرة (50 من الذكور و50 من الإناث)، بمتوسط عمري قدره 19.8 وانحراف معياري 0.9 سنة. وتم حساب الثبات باستخدام أسلوبين هما: معامل ألفا (0.71)، وإعادة تطبيق الاختبار بفاصل زمني يتراوح بين عشرة أيام إلى أسبوعين (0.82). كما حُسب صدق الاختبار بطريقتين هما:

(1) صدق المضمون: حيث تم عرض البنود الخاصة بالمقياس على مجموعة محكمين من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم النفس . جامعة القاهرة، للحكم على مدى تمثيل البنود للمجال السلوكي محل الاهتمام، وقد أشاروا إلى كفاءة المقياس من خلال وجود اتساق بين مضمون الاختبار والوظيفة التي صمم الاختبار لقياسها، وقد تراوحت نسب اتفاق المحكمين ما بين 70٪ - 100٪، مما يشير إلى تمثيل البنود للمجال.

(2) الصدق العاملي: وتم إجراء التحليل العاملي من الدرجة الأولى لبنود الاختبار على العينة الكلية (ن=400)، باستخدام طريقة المكونات الأساسية لهوتيلنج، ثم تدوير المحاور تدويراً متعامداً بطريقة فاريماكس Varimax، ورُوعي أن يتم تفسير العوامل التي يتشبع عليها ثلاثة بنود على الأقل من أجل مزيد من الوضوح للمعنى السيكولوجي للعامل، وألا يقل الجذر الكامن للعوامل التي يتم استخراجها عن الواحد الصحيح وفقاً لمحك كايزر، وألا يقل التشبع المقبول على العامل عن (0.3) وفقاً لمحك جيلفورد. وأسفر التحليل العاملي من الدرجة الأولى لاختبار اتخاذ القرار عن ظهور (11) عاملاً، استوعبت (49.66٪) من التباين الكلي.

خامساً: نتائج الدراسة:

- **نتائج الفرض الأول:** توجد علاقة ارتباطية بين التوافق الزواجي واتخاذ القرار لدى الزوجات: وللتحقق من الفرض تم استخدام معامل ارتباط "بيرسون"، ويوضح جدول (3) نتائج هذا التحليل:

الجدول (3): نتائج معاملات الارتباط بين كل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار لدى الزوجات (ن=94)

مقاييس الدراسة	اتخاذ القرار	
	معامل الارتباط	الدلالة
التوافق الزواجي	0.523	0.001

يتضح من الجدول (3) وجود ارتباط إيجابي دال بين التوافق الزواجي واتخاذ القرار لدى الزوجات عند مستوى دلالة 0.001، وهذا معناه أنه كلما زادت درجة الزوجات على التوافق الزواجي، ارتفعت معها درجاتهن الخاصة بالقدرة على اتخاذ القرار.

– **نتائج الفرض الثاني:** يتباين كل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار بتباين المتغيرات الديموجرافية (المؤهل الدراسي، العمر، عدد سنوات الزواج): وللتحقق من الفرض تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد، ويوضح الجدول (4) نتائج هذا التحليل:

الجدول (4): نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة تأثير المتغيرات الآتية: المؤهل الدراسي، وعدد سنوات الزواج، والعمر في كل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار

مصادر التباين		المتغيرات التابعة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	دلالة (ف)
(1) المؤهل الدراسي	(أ)	التوافق الزواجي	525.22	2	262.61	4.19	0.01
	(ب)	اتخاذ القرار	132.85	2	66.425	3.58	0.05
(2) عدد سنوات الزواج	(أ)	التوافق الزواجي	623.51	2	311.755	7.68	0.01
	(ب)	اتخاذ القرار	39.88	2	19.94	1.52	0.08
(3) العمر	(أ)	التوافق الزواجي	527.88	2	263.94	3.75	0.02
	(ب)	اتخاذ القرار	224.89	2	112.445	3.32	0.05

يتضح من الجدول (4) أن جميع المتغيرات الديموجرافية (المؤهل الدراسي، عدد سنوات الزواج، العمر) كان لها أثر دال في التوافق الزواجي، بينما انحصر تأثير المؤهل الدراسي والعمر فقط في تأثيرهم الدال في اتخاذ القرار، وجاء متغير عدد سنوات الزواج غير دال في تأثيره في اتخاذ القرار.

وهذا يتطلب مقارنات ثنائية في إطار المتغيرات الدالة لمعرفة اتجاه الفروق وذلك باستخدام معادلة " شيفيه" بالنسبة للمتغير المؤهل الدراسي، وعدد سنوات الزواج، العمر.

الجدول (5): قيم المقارنات الخاصة بالمتغيرات الدالة

المتغير		المجموعات	عدد الأفراد	متوسط الفروق (2/1)	متوسط الفروق (3/1)	متوسط الفروق (3/2)
(1) المؤهل الدراسي	التوافق الزواجي	(1) المنخفضين	20	3.36- (0.03)	4.26- (0.002)	2.15- (0.16)
		(2) المتوسطين	55			
		(3) العالي	43			
	اتخاذ القرار	(1) المنخفضين	20	2.88- (0.03)	3.15- (0.02)	1.11- (0.09)
		(2) المتوسطين	55			
		(3) العالي	43			
(2) عدد سنوات الزواج	التوافق الزواجي	(1) من (1-9)	15	8.31- (0.05)	7.98- (0.05)	3.36- (0.23)
		(2) من (10-20)	47			
		(3) أكبر من 21	36			
(3) العمر	التوافق الزواجي	(1) أقل من 33	17	3.48- (0.98)	21.75- (0.04)	25.36- (0.02)
		(2) من (34-44)	56			
		(3) أكبر من 45	25			
	اتخاذ القرار	(1) أقل من 33	17	1.41 (0.95)	8.44- (0.03)	10.11- (0.001)
		(2) من (34-44)	56			
		(3) أكبر من 45	25			

يتضح من الجدول (5) عدد من النتائج، وهي:

1- **بالنسبة لمتغير المؤهل الدراسي:** وجد أن أصحاب التعليم المتوسط والعالي أعلى على مقياسي التوافق الزواجي واتخاذ القرار مقارنة بالزوجات ذات التعليم المنخفض.

2- **بالنسبة متغير عدد سنوات الزواج:** كانت النتيجة لصالح المجموعة التي تضم فئة الذين يمتلكون سنوات زواج أكثر، وهذا بمعني أن الذين يمتلكون عدد سنوات أكثر في الزواج كانت درجاتهم أفضل في التوافق الزواجي ممن يملكون عدد سنوات أقل في الزواج.

3- **بالنسبة لمتغير العمر**: كانت الفروق لصالح المجموعة (3)، التي تضم فئة الأكبر سنًا، وهذا بمعني أن الزوجات الأكبر سنًا هن الأكثر توافقًا واتخاذ قرار في الحياة مقارنة بالزوجات الأقل سنًا.

- **نتائج الفرض الرابع: تسهم أبعاد التوافق الزواجي في التنبؤ بالقدرة على اتخاذ القرار**: وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار، ويوضح الجدول (6) نتائج هذا التحليل.

الجدول (6): المتغيرات المنبئة: أبعاد التوافق الزواجي المتغير التابع: اتخاذ القرار لدى الزوجات

		مقاييس الدراسة	المتغير التابع	المعامل البائي	بيتا Beta	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
1	أبعاد التوافق الزواجي	بُعد الاحترام المتبادل	اتخاذ القرار	8.73-	1.26-	2.81-	0.05
2		بُعد التواصل اللفظي والبصري		1.30-	0.43-	1.46-	0.22
3		بُعد الحب والرضا الجنسي		1.30-	0.43-	1.46-	0.22
4		بُعد الجانب الاقتصادي		0.53	5.49	1.57	0.19
5		بُعد تحمل المسئولية		0.70	1.52	2.98	0.04
		بُعد دور الأهل		3.14-	1.54-	2.86-	0.05
الدرجة الكلية للتوافق الزواجي				0.34-	0.65-	3.19-	0.01
قيمة الثابت			31.81				
قيمة "ف"			4.27			0.001 الدلالة	
$ر^2$ (R2) لجميع المتغيرات			0.39				

تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة في الجدول (6) أن التوافق الزواجي وأبعاده: الاحترام المتبادل، وتحمل المسؤولية، ودور الأهل من العوامل القادرة على التنبؤ بالقدرة على اتخاذ القرار لدى الزوجات، أما باقي الأبعاد وهي: بُعد التواصل اللفظي والبصري، وبُعد الحب والرضا الجنسي، وبُعد الجانب الاقتصادي فقد جاؤوا بالقدرة على اتخاذ القرار، كما أسهم التوافق الزواجي بنسبة (39%) في القدرة على اتخاذ القرار لدى الزوجات.

مناقشة النتائج:

تسير مناقشة نتائج الدراسة على هدى التسلسل الذي انتظمها عند طرحها للأسئلة الدراسية الأربعة، وعلى ذلك سيكون الجزء الأول من المناقشة معنياً بالفروق بين الزوجات مرتفعات التوافق والزوجات منخفضات التوافق في كل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار (موضوع التساؤل الأول)، ثم يتبعه الجزء الثاني والذي يستكشف عن نتائج تحليل التباين الأحادي ليبين مدى تأثير بعض المتغيرات الديموجرافية في تحقيق التوافق الزواجي واتخاذ القرار لدى الزوجات، وأخيراً الجزء الرابع المختص بكشف الدور التنبؤي باتخاذ القرار في التنبؤ بالتوافق الزواجي لدى الزوجات.

(1) الفروق بين الزوجات مرتفعات التوافق والزوجات منخفضات التوافق في كل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار:

أكدت النتائج عدم وجود فروق دالة بين الزوجات مرتفعات التوافق والزوجات منخفضات التوافق في كل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار، ويمكن تفسير ذلك من خلال ما توصلت إليه نتيجة الدراسة التي قام بها كل من (عبد الرحمن؛ دسوقي، 1988) حيث أكدت أن مرتفعات التوافق تربطهم علاقات قوية في الحياة الزوجية، عن المنخفضات على مقياس التوافق الزواجي.

وتتفق مع النتيجة السابقة دراسة (الصبوة؛ وإسماعيل، 2004)؛ حيث وجدت فروق دالة بين مرتفعي الاختلال الزواجي ومنخفضي التوافق الزواجي لصالح المنخفضين، كما وجد ارتباط سلبي بين الاختلال الزواجي والعاطفة وإدراك الإيجابي للشريك.

ويمكن تفسير هذا الارتباط فيما أشار إليه "موسى" (1983)؛ حيث أوضح أن التوافق قرين الرضا والتفاهم بين الطرفين، وهذا هو روح الحياة الزوجية السعيدة، والذي يتمثل في المرونة وعدم التصلب في اتخاذ القرارات الأسرية وليس معنى انعدام المشكلات بين الزوجين ولكن التوافق هنا يعنى التكيف السريع والاتزان العاقل في الحكم على الأشياء وإصدار القرارات العادلة التي تحفظ للخلية الزوجية حياتها في سعادة ورضى بعيداً عن التطرف

وبخاصة الموجب الذي إذا استحكم في القرار سرعان ما تنهدم على أثره الخلية الزوجية، ويسود الشقاء بين أفرادها؛ حيث تصل الأمور في بعض الأحيان إلى عدم القدرة على تحمل التعبئة إزاء شريك الحياة، واحتمال الانفصال، إذا وصلت الأمور إلى درجة عالية من سوء العلاقة بين الطرفين واستحالة استمرار الرابطة بينهما(في: عياض، 1997).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بالرجوع لنظرية الدور الأسري ؛ حيث تؤكد وجود علاقة ارتباطية بين التوافق الزواجي القائم على العلاقة الزوجية التي تتسم بالود والإيجابية، وبين المشاركة في اتخاذ القرار، وبين تنظيم الدور التي تقوم به الأزواج (عبد السلام، 2001).

من هنا نستخلص من **نتائج السؤال الأول** أن هناك علاقة وثيقة ومتداخلة بين اتخاذ القرار والتوافق الزواجي، فكل منهما قد يؤدي إلى الآخر، مما يمكن وصفهما في صورة دائرة مفرغة كل نقطة عليها توصل إلى الأخرى، ومن أين تبدأ أو تنتهي لا يمكن الجزم بذلك، وربما تستوضح معالم الصورة أكثر في ضوء مناقشة باقي النتائج.

(2) تباين كل من أساليب المواجهة والتوافق الزواجي بتباين المتغيرات الديموجرافية (المؤهل الدراسي، العمر، عدد سنوات الزواج):

بالنسبة لمتغير المؤهل الدراسي:

أوضحت النتائج أن لهذا المتغير قيمة دالة إحصائيا لكل من التوافق الزواجي واتخاذ القرار لصالح أصحاب المستوي التعليمي المتوسط والعالي، مقارنة بغيرهم من أصحاب المؤهل المنخفض من أفراد العينة، ربما يرجع ذلك إلى طبيعة وخصائص العينة الخاصة بالدراسة الحالية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التي قام بها "خليفة" (2008) حيث اتجهت الفروق لصالح أصحاب التعليم العالي، ويمكن تفسير ذلك بأن مستوى التعليم العالي يمكن صاحبه من استخدام آليات وأساليب تساعده على الوعي الذاتي وتنظيم وإدارة الانفعالات والتحكم فيها. كما توصلت بعض الدراسات إلى أن أصحاب المؤهل العالي أكثر إدراكا ووعيا بالتوافق الزواجي (الشهري،2009).

بالنسبة لمتغير العمر وعدد سنوات الزواج:

أوضحت النتائج أن لهذا المتغير قيمة دالة إحصائيا للفروق في التوافق الزواجي وكانت لصالح مدة الزواج الأكثر في عدد السنوات، وتتفق مع هذه النتيجة نتائج الدراسة التي قام بها"خليفة" (2008) حيث أشارت النتائج الخاصة بها إلى أن كلما زادت فترة الزواج زاد معها التوافق الزواجي، حيث يتزايد فهم كل منهما للآخر ويرتفع القاسم المشترك بينهما في العديد من الجوانب، سواء في التفاهم في الشؤون المالية، والرضا عن العلاقات الجنسية وغيرها من الجوانب المشتركة بينهما.

كما أنه يمكن تفسير النتيجة في ضوء ما أشار إليه (دسوقي، 1986) كلما زاد العمر وفترة العشرة الزوجية أدى ذلك إلى مزيد من التفاهم والاتفاق بين الزوجين في الموضوعات الحياتية والقدرة على حل المشكلات في جو تسوده الديمقراطية.

وتختلف مع هذه النتيجة دراسة "الخولي" (1989) حيث أشار إلى أن مدة الزواج الأطول تحدث نوعا من الروتين والفتور والنقص في الأنشطة والقرارات المشتركة، وأن الأشخاص السعداء في زواجهم ينظرون إلى شركائهم بشكل أقل إعجابا بمرور الوقت، وينظر غير السعداء إلى شركائهم بوصفهم غير مرغوب فيهم على الإطلاق، وأن استمرار العلاقة الزوجية قد يكون دليل استسلام وليس سعادة.

واتفقت دراسة مع النتيجة السابقة (عياض، 1997). كلما زادت مدة الزواج أصبح الزوجان أكثر تسامحاً وخبرة في العلاقة بالطرف الآخر، كما يزداد فهم كل طرف فى هذه العلاقة الزوجية بشخصية الآخر وتزداد مهارات التفاعل الاجتماعي بينهم.

بالإضافة إلى ذلك فكانت هناك دراسات متعارضة مع جميع النتائج السابقة حيث إنها لا تتفق مع طول مدة الزواج، ولا تتفق مع قصر مدة الزواج من هذه الدراسات ما توصل إليه "مدبولي" (2002) في دراسته فقد برهن أن التوافق الزواجي لا يختلف باختلاف مدة الزواج بين الزوجين، أي أن المتزوجين قديما مثل المتزوجين حديثا في التوافق الزواجي؛ حيث يستمر الزواج لأسباب أخرى مثل: وجود أطفال للزوجين، وعدم

وجود عائل آخر للمرأة، ومع ذلك فبطول مدة الزواج قد يعتاد الزوجان شكل هذه العلاقة مهما كانت درجة التوافق بينهما، كما توصلت إلى عدم وجود فروق دالة في درجة التوافق وعمر الزوجين، وتتفق معها دراسة"اللدعة" (2002) حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق لمتغير مدة الزواج في التوافق الزواجي.

(3) يمكن التنبؤ باتخاذ القرار من خلال التوافق الزواجي:

فيما يتصل بالإجابة عن التساؤل الرابع القائل بأنه يمكن التنبؤ باتخاذ القرار من خلال التوافق الزواجي، فقد أجابت الدراسة الراهنة عنه، وأشارت إلى صحة الفرض بأنه يمكن التنبؤ باتخاذ القرار من خلال التوافق الزواجي، كما أوضحت النتائج مقدار إسهام هذا التوافق الزواجي في التنبؤ بالقدرة على اتخاذ القرار فكانت 39% في تحقيق التوافق الزواجي.

وتتفق مع النتيجة دراسة (الصبوة؛ وإسماعيل، 2004)؛ أوضحت أنه يمكن التنبؤ بالاختلال الزواجي من خلال نقص التعاطف بين الزوجين، ونقص الإدراك الإيجابي للشريك.

خامساً: مقترحات الدراسة:

1. حث الزوجات على مراجعة المختصين في مجال الإرشاد الزواجي في مراكز الصحة النفسية للحصول على الاستشارة عند مواجهتهم لمواقف ضاغطة قد تؤثر في توافقهم الزواجي.
2. تقديم الدعم النفسي للزوجات، عن طريق برامج مختصة مما قد يسهم في خلق شخصية متوازنة قادرة على التكيف.
3. تنمية التفكير الإيجابي لدى الزوجات بشكل يسهم في فاعليتهم في التعامل مع الظروف والتغيرات الحياتية وفق المنطق السليم.
4. تخصيص مكاتب الإرشاد الزواجي حتى تلجأ إليها الزوجات للاستشارات.
5. تقديم برامج إرشادية للزوجات من أجل الكشف عن المشاكل الزوجية، والعمل على حلها.
6. ضرورة تعزيز أبعاد التوافق الزواجي لدى الزوجين من أجل زيادة وعيهم حوله.

المراجع References:

المراجع العربية:

1. إسماعيل، سوزان (1991). توقعات الشباب قبل الزواج وبعده وعلاقتها بالتوافق الزواجي. رسالة ماجستير غير منشور، قسم علم نفس، كلية البنات، جامعة عين شمس.
2. الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت (2018). معدلات الزواج والطلاق في دولة الكويت. متاحة من خلال موقع: https://www.csb.gov.kw/
3. الحوراني، نوال (2013). مقارنة بين كيفية اتخاذ القرار بين المدراء والمديرات " دراسة حالة على برنامج التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولى– غزة. قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
4. الخاروف، أمل؛ القمش، فوزية (2005). دور المستوى التعليمى في زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية (دراسة ميدانية في مدينة صنعاء)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2 (32)، 383–400.
5. الخشاب، إيمان (2009). مكونات العلاقة بين التوافق الزواجي وتأكيد الذات في مرحلة منتصف العمر " دراسة الفروق بين المرأة العاملة وغير عاملة. رسالة ماجستير، قسم علم نفس، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
6. الخشاب، سامية (1987). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. القاهرة : دار المعارف.
7. الخولي، سناء (1989). الزواج والأسرة في عالم متغير. الإسكندرية، دار المعارف الجامعية.
8. الشهري، وليد (2009). التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين بمحافظة جدة. رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة أم القرى .

9. الصبوة، نجيب؛ إسماعيل، صفاء (2004). الفروق بين مرتفعي الاختلال الزواجي في بعض المتغيرات المزاجية(القلق، والوحدة النفسية، والاكتئاب)، مجلة علم النفس، 18(2)، 137- 169.
10. الصمادي، أحمد؛ الطاهات، لينا (2005). التوافق الزواجي من وجهة نظر النساء العاملات في ضوء بعض المتغيرات، جمعية الاجتماعيين، 85 (22)، 39-57.
11. القمش، فوزية؛ الخاروف، أمل (2005). دور المستوى التعليمي في زيادة مشاركة المرأة اليمنية في اتخاذ القرارات. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية بالأردن، 2 (32)، 383-400.
12. الكومى، جيهان. (2007). برنامج مقترح لتعديل بعض العوامل النفسية في عدم الرضا الزواجي. رسالة دكتوراه، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة طنطا.
13. اللدعة، إيمان (2002). التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى معلمي ومعلمات القطاع الحكومي في محافظات. رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية.
14. جابر، أسامة (2003). علاقة بعض الأعراض النفسية بالتوافق الزواجي "دراسة امبريقية في الأعراض النفسية بين المتوافقين وغير المتوافقين زواجيًا. رسالة ماجستير غير منشور، قسم علم نفس، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
15. جامع، محمد (2010). علم الاجتماع الأسرى وتحليل التوافق الزواجي والعنف الأسري. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
16. خليفة، عبد اللطيف (2008). العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق الزواجي " دراسة على عينة من الأزواج والزوجات المصريين"، حوليات مركز البحوث والدراسات النفسية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 4 (1)، 1-155.
17. رشاد، محمد (2000). الخصال الشخصية والتنبؤ بالتوافق الزواجي لدى الشباب. مجلة دراسات نفسية،3 (10)، 398. 443.

18. زعتر، محمد. (2000).الخصال الشخصية والتنبؤ بالتوافق الزواجي لدى الشباب. مجلة دراسات نفسية، 15(1)، 398- 443.
19. سري، إجلال (1982) . التوافق النفسي للمدرسات المتزوجات والمطلقات وعلاقته ببعض مظاهر الشخصية. رسالة دكتوراه، قسم علم نفس، كلية التربية، جامعة عين شمس.
20. سعد، شيخه (1990). التوافق الزواجي وعلاقته بسمات الشخصية .رسالة ماجستير غير منشور، قسم علم نفس، كلية الآداب، جامعة عين شمس .
21. سعد، شيخه (1990). التوافق الزواجي وعلاقته بسمات الشخصية. رسالة ماجستير، قسم علم نفس، كلية الآداب ،جامعة عين شمس.
22. سكران، عبدا لله (2009). التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بمركز الضبط (الداخلي- الخارجي) للمعاقين حركيا في قطاع غزة. رسالة ماجستير، قسم صحة نفسية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية.
23. سليمان، سناء (2005). التوافق الزواجي واستقرار الأسرة. ط1. القاهرة: عالم الكتب.
24. سمور، قاسم (1997). دراسة تنبؤية لقياس درجة التوافق الزواجي في ضوء عدد من المتغيرات، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك الأردن، (2)، 57 .69.
25. صالح، عواطف (1989). دراسة لبعض المتغيرات النفسية لدى المتزوجين والمطلقين. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق.
26. عبد الرحمن،محمد؛ دسوقي، راوية (1988). التنبؤ الزواجي، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المؤتمر الرابع لعلم النفس في التربية، جامعة الزقازيق، 2 (4)، 128 . 176.
27. عبد السلام، على (2001). المساندة الاجتماعية واتخاذ قرار الزواج واختيار القرين وعلاقتهما بالتوافق الزواجي. مجلة دراسات نفسية، 1(11)، 69-95.

28. عبد المعطي، حسن (2004). المناخ الأسري وشخصية الأبناء. مصر: دار القاهرة.
29. علي، حسام (2008) الإنهاك النفسي وعلاقته بالتوافق الزواجي وبعض المتغيرات الديموجرافية لدى عينة من معلمي الفئات الخاصة بمحافظة المنيا. رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة المنيا.
30. عمر، ماهر (1992). سيكولوجية العلاقات الاجتماعية. الإسكندرية : دار النهضة الجامعة .
31. عياض، سلوى (1997). أساليب الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية في ضوء التوافق الزواجي. المؤتمر الدولي الرابع للإرشاد النفسي والتربوي، 948– 925.
32. فرحات، محمد (2007). التوافق الزواجي واتجاهات الأمهات نحو التنشئة الاجتماعية لأطفالهن. رسالة دكتوراه، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.
33. فهمي، مصطفى (1979). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الخانجي.
34. مدبولي، حنان (2002). التوافق الزواجي بين الوالدين كما يدركه الأبناء وعلاقته ببعض سمات الشخصية لديهم. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.
35. مرسي، كمال (1991). العلاقات الزوجية والصحة النفسية (الجزء الأول) مسؤولية الفرد في الإسلام وعلم النفس. القاهرة: دار النشر للجامعات.
36. مصطفى، حسن؛ دسوقى، رواية (1993). التوافق الزواجي وعلاقته بتقدير الذات والقلق والاكتئاب. مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للاكتئاب، 28(7)، 6–33.
37. مكرلوفى، يمنية (2010). استراتيجيات التعامل لدى الزوجة المعنفة وعلاقتها بالتوافق الزواجي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران، الجزائر.
38. وتد، صلاح؛ حميدة، آلاء (2015). العلاقة بين تحقيق التوقعات من الزواج وبين التوافق والرضا في الحياة الزوجية لدى الأزواج الفلسطينيين في جنوب الضفة الغربية. مجلة جامعة القدس، 2 (19)، 53–76.

المراجع الأجنبية:

1. Weisfeldetal, G. (1992). Correlates of satisfaction in British Marriage. Journal of Clinical Psychology, 52 (12), 16-20.
2. Szinovacz, M. (1978). Another Look at Normative Resource Theory: Contribution from Austrian Data": A research Note. Journal of Marriage and family, 40(2), 413-421.
3. Lauer, R. (1990). The long-Term Marriage perception of Satisfaction. Journal of Aging and Human Development, 31(3), 189-195.
4. Layne, T. (1981). Dual Career Families: The Interface of Work-Family and Home. Indians: Opinion papers.

تاريخ ورود البحث: **2019/3/20**
تاريخ قبول نشر البحث: 2019/11/20